تغيير الضباط الاسرائيليين المحليين وبدء سياسة جديدة باستخدام الذخيرة الحيّة قدر الامكان (**المصدر نفسه**، ٩/٢/١٩٩٠). وتتضح نوعية الاصابات، عموماً، من الاحصاء الذي قدّمته المصادر المحلية لجرحى الاسبوع الواقع بين ١٥ و٢١ كانون الثاني (يناير)، حيث توزّع ٢٧٥ جريحاً بين المصابين بالرصاص (١٠٤) والضرب (١٥٤) والخنق بالغاز او الحرق (١٧) (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٢٨/١/١٩٩٠).

يتضح، اذاً، ان السياسة العسكرية الاسرائيلية تتجه نحو استخدام العنف بشدة وكثافة بالغتين، وبأدنى القيود عملياً، وبنقاط، وأوضاع، معيّنة. ويرافق ذلك، طبعاً، اللجوء الى أساليب موازية لتشديد السيطرة العامة على الميدان، ومن بينها مواصلة حملات الدهم والاعتقال. والواضح، أيضاً، ان قوات الاحتلال تسعى الى تطوير تكتيكاتها للامساك بعنصري المفاجأة والمبادرة، لزيادة فعاليتها. فقد لجأ الجيش الاسرائيلي، مثلاً، الى محاصرة رام الله وقرى عدة في قضائها، فجر الثالث من شباط (فبراير)، وبأعداد غفيرة من الجنود، حيث اقتسموا الاحياء واغلقوها بحثاً عن المناضلين المطلوبين والمطاردين، الذين اعتادوا ان يزوروا منازلهم يوم السبت، لأن العدو لم يعتد العمل بقوة في ذلك اليوم. وكان سبق ان أعلنت سلطات الاحتلال عن اعتقال المئات من المواطنين، منهم ٦٠ في ١٦ كانون الثاني (يناير)، ومئة في ٢٠ الشهر، و٨٤ يومي ٢٦ و٣٠ منه. ورافق ذلك تكثيف كبير لوجود الدوريات المؤللة والنقاط الثابتة والحواجز في مختلف المناطق، من ٢٤ الشهر فصاعداً (**الحياة**، ٢٥/١/١٩٩٠).

الى جانب ذلك، لجأت قوات الاحتلال الى اجراءات أخرى لتعزيز قبضتها. ولوحظ، في هذا الاطار، انشاء جدار جديد بارتفاع ستة أمتار، بمحاذاة السياج الشائك الذي يفصل شطري مدينة رفح ومخيم كندا، أي بين القطاع وسيناء، وذلك بهدف قطع الاتصال بين السكان، ومنع حدوث العمليات الفدائية (**المصدر نفسه**، ١٢/٢/١٩٩٠). كما أُرسل ٥٠٠ شرطي الى هضبة الجولان، في ١٤ شباط (فبراير)، لمواجهة امتداد أعمال المقاومة الشعبية اليها في الفترة الاخيرة. واخيراً، ظهر سلاح جديد لدى القوات الاسرائيلية، هو عبارة عن مدفع مركّب على عربة، يقذف حجارة بحجم البيضة، بمعدّل ٦٠٠ حجر كل دقيقة، وصولاً الى مسافة ٧٥ متراً (**فلسطين الثورة**، ١٨/٢/١٩٩٠).

يضاف الى ما سبق، ان المرحلة الاخيرة شهدت تصعيداً اسرائيلياً شديداً في عمليات هدم المنازل واقتلاع الاشجار. فقد دمّرت، أو أغلقت، السلطات الاسرائيلية، ما مجموعه ٣٨ منزلاً، خلال كانون الثاني (يناير) وحده، حسب احصاء أولي، ممّا رفع المجموع الى ٤٣٢ منذ بدء الانتفاضة، حسب المصدر ذاته (**الحياة**، ٣٠/١/١٩٩٠). غير ان مصادر أخرى أكدت ارتفاع العدد الى ٦٠ منزلاً، منها ٤٣ في قطاع غزة، عدا غلق ٢٠ منزلاً (**فلسطين الثورة**، ١٨/٢/١٩٩٠). ويضاف الى هذا هدم ثمانية منازل أخرى، وغلق ثلاثة، في النصف الاول من شباط (فبراير). والملاحظ ان غالبية المنازل المدمّرة لأسباب أمنية تعود الى عائلات الشبان المنتمين الى «القوات الضاربة» واللجان الشعبية التابعة لـ «فتح»، حسب التصريحات الرسمية. وفي الوقت عينه، واصل العدو حربه العقابية على الاشجار المثمرة الفلسطينية، حيث تمّ تسجيل اقتلاع ما مجموعه أكثر من ٥٠٠ منها خلال الاسبوع الواقع بين ٢٩ كانون الثاني (يناير) والرابع من شباط (فبراير) وحده (**المصدر نفسه**، ١١/٢/١٩٩٠).

تأثير المقاومة

على الرغم من الزعم ان الانتفاضة تتراجع تحت الضغوط، باتت القيادة الاسرائيلية تضطر، أكثر فأكثر، الى الاقرار بالثمن الذي تدفعه هي الاخرى. بل وذهب وزير الدفاع، اسحق رابين، الى حدّ الاعتراف بأن سلطات الاحتلال تواجه ثورة شعبية، وبالتالي لا توجد اساليب مجدية لمكافحتها (**الحياة**، ١٧/١/١٩٩٠). وجاء هذا الاقرار بزيف الادعاءات الرسمية، أو على الاقل ببطلان فحواها، بالتزامن مع اشتداد الاحتجاجات الدولية على التصرفات الاسرائيلية في الارض المحتلة.

تجاه هذه الاحتجاجات، نشّطت سلطات الاحتلال اجراءاتها التأديبية ضد افرادها في